



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرًا شهريًا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر، وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتوزيع السكاني في الكويت. ويستند تقييم المؤشر للعام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبيا' أو 'حادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي نسائي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكلما تجاوزها المؤشر، يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر 'آراء' بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'

90% من الشركات في الكويت تسعى إلى رفع التوظيف في 2019



15,3 مليار دينار التسهيلات الشخصية

سجل مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمرة 130 نقطة بتراجع بلغ 6 نقاط ولكنه عزز معدله السنوي بإضافة 9 نقاط. من المنطقي أن تتراجع حركة الأسواق الاستهلاكية خلال شهر سبتمبر، وبخاصة تلك المتعلقة بشراء المنتجات المعمرة نظرا لما تكون قد أنفقتته العائلات من نفقات استثنائية خلال فصل الصيف، وذلك بالرغم من محدودية نسبة التضخم التقدي، ومن ارتفاع مستوى الائتمان الذي بلغ حجمه خلال يوليو 36,3 مليار دينار على أساس سنوي مسجلا نموا 1,2٪. علما أن التسهيلات الشخصية بلغت 15,3 مليار دينار، كما بلغت 10 مليارات دينار التسهيلات المعطاة في القطاع العقاري والإنشائي ورفعت المصارف نسبة الائتمان للقطاعات الصناعي والتجاري. بالرغم من ذلك تراجعت الحركة الاستهلاكية بانتظار المواسم المقبلة.

7٪ نمو الإيرادات التشغيلية لبعض القطاعات

أشار التقرير إلى تحسن مستوى الإيرادات التشغيلية في معظم القطاعات الاقتصادية في الكويت بنسبة 7٪، عاكسا بذلك ارتفاع مستوى الإنتاجية بنسب جيدة. إضافة إلى إصدار وزارة التجارة 947 ترخيصا لشركات جديدة خلال أغسطس، وذلك بإطار توسع القطاع الخاص وانتشاره في العديد من القطاعات الاقتصادية. مع العلم أن بعض القطاعات لم تتخلص بعد من الصعوبات التي تواجهها بالرغم من تسجيله ارتفاعا في التداولات خلال الربع الثاني من السنة والتي بلغت 857 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 3٪ على أساس فصلي. إن التباين المنطقي الحاصل بين مكونات البحث، حول الأوضاع الاقتصادية يعود إلى نوعية القطاع الذي يعملون به، ونوعية وحجم قطاعات العمل التي يعملون فيها. أبرز معالم هذا الواقع كيفية توزيع الائتمان المصرفي الذي نما بنسبة 74٪ سنويا خلال يوليو وتوزع أولا على القطاع الصناعي والإنشاءات والتجارة، بينما تراجعت حصة القطاع العقاري من القروض الائتمانية. ضمن هذا السياق الاقتصادي الإيجابي بشكل عام، سجلت العاصمة أعلى معدلات هذا الشهر للوضع الاقتصادي الحالي 137 نقطة بإضافة 15 نقطة، كما منحت معدل مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا 132 نقطة بإضافة 15 نقطة على رصيدها خلال شهر، حيث إن هذه المعطيات تأخذ بعدا إضافيا نظرا لدور ولوقع العاصمة السياسي والمالي والاقتصادي والإداري.

تراجع 'معدل الوضع الاقتصادي'

تراجع معدلا مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي والوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا خلال سبتمبر، تقطعتين ونقطة واحدة مقارنة بشهر أغسطس الماضي، لكنها ارتفعت على أساس سنوي 6 نقاط، 13 نقطة، عاكسين بذلك مستوى ارتفاع ثقة المستهلكين بالوضع الاقتصادي، والراهن والمتوقع مستقبلا، في حين أن اكتساب الأوضاع الاقتصادية المزيد من الثقة على أساس سنوي، تعززته جملة من المعطيات المالية والاقتصادية لعل أبرز عناوينها: الارتفاع الذي سجله سعر النفط، وانعكاسه الإيجابي على المالية العامة، وعلى ارتفاع ودائع المصارف، وحركة اليورصة. البحث المتباينة أحيانا، يبدو أن سوق العمل يمر بفترة انتقالية معقدة تحتاج للمزيد من الاستقرار ونمو مختلف القطاعات الاقتصادية ليعود إلى نموه المتوقع.

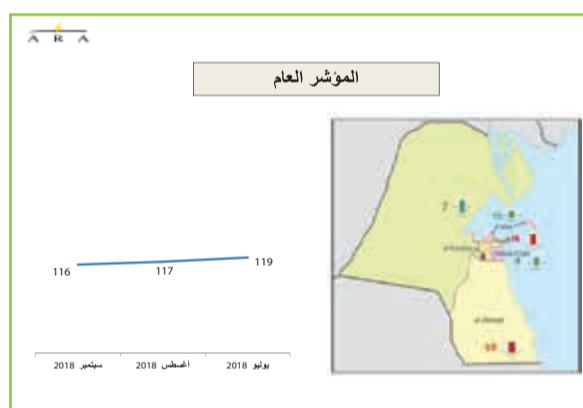
مالي واقتصادي، من المصارف إلى الصناعة والتجارة والاستثمارات الحكومية في التنمية، باستثناء القطاع العقاري الذي يعتبر قاطرة العديد من القطاعات الأخرى والذي لم يزل يعاني من بعض الصعوبات. هذا الواقع انعكس سلبا على مستوى البطالة بين المواطنين التي سجلت 25,5 ألف عاطل عن العمل وبنسبة 6٪. في هذا السياق لحركة سوق العمل، تشير الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن عدد العمالة في الكويت في نهاية الربع الأول من 2018 بلغ 2,064 مليون عامل، يضاف إلى هذا الرقم العاملين في المنازل البالغ عددهم 683 ألف عامل، وبذلك يصبح الحجم الإجمالي 2,747 مليون عامل.

وتعتبر العمالة المنزلية في الكويت، الأعلى في العالم، بحيث تستحوذ على ما نسبته 24,9٪ من العدد الإجمالي للقوى العاملة. أما من حيث توزيع القوى العاملة الكويتية، فعدد العاملين منها في القطاع الحكومي يبلغ 297,1 ألف ما نسبته 80,5٪ من القوى العاملة الوطنية، ويعمل في القطاع الخاص حوالي 19,5٪ منهم.

هذه المعطيات تؤكد أهمية المتابعة الجدية لسياسة رفع مستوى العمالة الوطنية من جهة وتشجيعها على الانخراط في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يتطلب رفع مستوى التأهيل العلمي والمهني عن طريق التنسيق بين البرامج الدراسية على كل المستويات وبين المتطلبات الأنية والحاجات المستقبلية لسوق العمل.

إن انكفاء حجم التوظيف يعتبر منطقيًا في الثلث الأخير من السنة الجارية، ولكن معظم القطاعات الاقتصادية مرشحة لمزيد من النمو، وبالتالي لرفع الحاجة إلى المزيد من العاملين، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن حوالي 90٪ من الشركات العاملة في الكويت تسعى لرفع حجم توظيف الموارد البشرية ابتداء من السنة المقبلة.

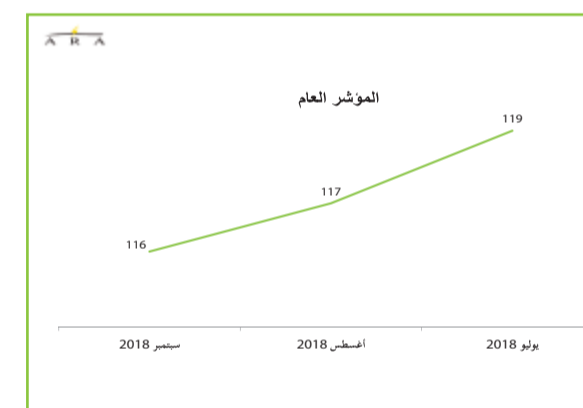
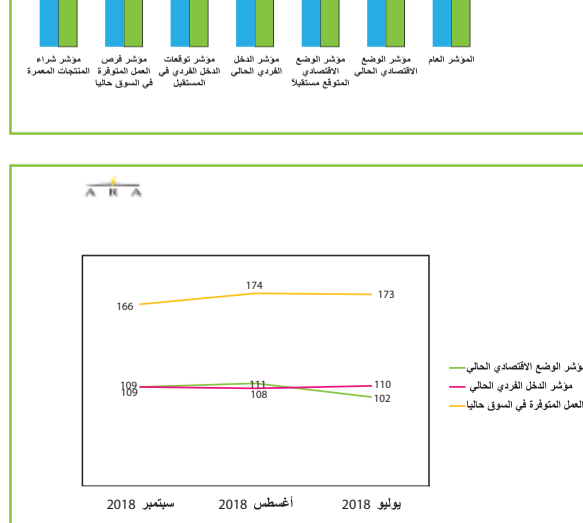
ضمن هذه الأجواء عبرت بعض مكونات البحث عن عدم رضاها على مستوى الوظائف المتوفرة في السوق حاليا. كما تراجع معدل فئات الموظفين بنسبة 22 نقطة، وفئة العاملين من ذوي الدخل الأدنى من 450 دينارًا شهريًا 24 نقطة. بالتوقف عند معطيات البحث المتباينة أحيانا، يبدو أن سوق العمل يمر بفترة انتقالية معقدة تحتاج للمزيد من الاستقرار ونمو مختلف القطاعات الاقتصادية ليعود إلى نموه المتوقع.



يتأكد هذا الاستنتاج بالعودة إلى جدول الأجور الصادر عن الدوائر الرسمية في أواخر العام 2017، حيث يتبين بأن المعدل الوسطي للأجر الشهري لذكور الموظف الكويتي في القطاع العام يبلغ 1782 دينارًا. ويبلغ لدى الإناث الكويتيات العاملات في القطاع نفسه 1265 دينارًا، ليستقر الفارق بين معدل أجر الذكور مقارنة بأجور الإناث ما نسبته 28,7٪.

وبلغ المعدل الوسطي لأجور العاملين في القطاع العام من العمالة الوافدة 714 دينارًا، وللعمالات الوافدات 658 دينارًا. أما في القطاع الخاص، فقد بلغ المعدل الوسطي لأجور العاملين الكويتيين 1384 دينارًا، أي أدنى بنسبة 22,3٪ من معدل القطاع الحكومي، وبلغ المعدل الوسطي للكويتيات العاملات في القطاع الخاص 835 دينارًا، أي أدنى بنسبة 34,3٪ عن زميلاتهن العاملات في القطاع الحكومي.

واستقر المعدل الوسطي لأجر الذكور من القوى العاملة الوافدة 263 دينارًا. هذه الأرقام والوقائع تؤكد أن أجور العاملين في الكويت تحتل موقعًا متقدمًا في المنطقة من جهة وتشير إلى ارتفاع تدريجي مداخيل القوى العاملة من جهة ثانية. لكنها تطرح العديد من الإشكاليات والتحديات من جهة ثالثة، لعل أبرزها: - ضرورة تطوير سياسة زيادة التوظيف، لترتفع حصة المواطنين النسبية من حجم القوى العاملة الإجمالي. - سد الثغرات ولو بشكل تدريجي بين مداخيل المواطنين العاملين في القطاع الحكومي وملائيهم العاملين في القطاع الخاص، وإيجاد الحوافز المتنوعة لجذب الشباب الكويتي للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.



من السنة حيث تقلص فرص العمل بانتظار موازنة السنة المقبلة للكثير من الشركات. 3- كما أنه من المنطقي أن تتراجع حركة الأسواق الاستهلاكية خلال سبتمبر، وبخاصة شراء المنتجات المعمرة نظرا لما تتكبدته العائلات من نفقات باهظة خلال فصل الصيف.

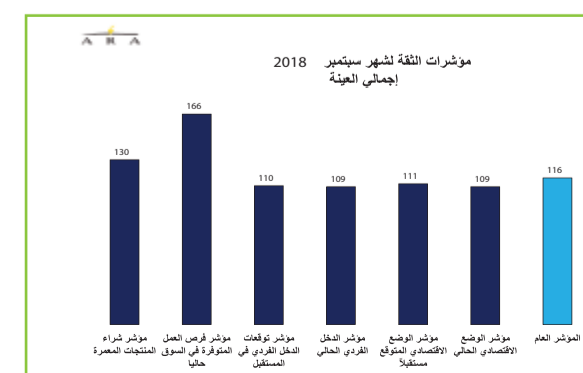
أجور العاملين في الكويت ضمن الأعلى بالمنطقة

ضمن هذه الوقائع منح المواطنون المؤشر العام 123 نقطة بتراجع نقطة واحدة، والمقيمون العرب استقر معدلهم عند 103 نقاط.

1782 دينارًا متوسط أجر المواطن في القطاع الحكومي

سجل مؤشر آراء للدخل الفردي الحالي معدلًا بلغ 109 نقاط، بإضافة نقطة واحدة مقارنة بشهر أغسطس، وبنسبة 6 نقاط سنويًا، كما بلغ معدل مؤشر توقعات الدخل الفردي المتوقع مستقبلا 110 نقاط بإضافة نقطتين خلال شهر و6 نقاط خلال سنة.

هذه المعدلات تؤكد استقرار مستوى المداخيل الفردية من جهة، كما تؤكد ارتفاعها التدريجي بالتوازي مع التطور المالي والاقتصادي من جهة أخرى.



أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرها لثقة المستهلك في الكويت، لشهر سبتمبر 2018 وبرعاية لكزس.

تدبر بعد مقارنة معطيات البحث والمعدلات المسجلة التي تعكس مدى رضی المستهلكين ومستوى ثقتهم، أن 4 معدلات تراجعت بين نقطة واحدة و8 نقاط خلال شهر، بينما من جهة أخرى ارتفع معدلا مؤشرين بـ 3 نقاط ونقطتين على التوالي. هذا التراجع النسبي لبعض المؤشرات، أفقد المرحلة التي سجلت العام نقطة واحدة مسجلا 116 نقطة. مع ذلك اكتسب المؤشر العام سبت نقاط على أساس سنوي.

ارتفع سعر برميل نفط برنت، متجاوزا 80 دولارا وهو المستوى الأفضل منذ 4 سنوات، متسلحا بعدة عوامل: اجتماع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج منظمة أوبك وتثبيتها لحجم الإنتاج الحالي في مواجهة الضغوط الساعية لرفعه، كما شكل قرار الولايات المتحدة الأمريكية، بتفسيخ عقوبات على قطاعاتي الطيران والغاز الإيرانيين، في الأسبوع الأول من نوفمبر، عنصرا إضافيا لرفع أسعار النفط فضلا عن تراجع احتياط المخزون الاستراتيجي الأمريكي ومستوى الإنتاج في بعض الشركات الأمريكية.

كما أعلنت وكالة الطاقة الدولية بأن استهلاك النفط حتى نهاية العام الحالي ستنجاوز 100 مليون برميل يوميا.

إن، شكل سبتمبر 2018 مرحلة إيجابية لأسعار النفط انعكست إيجابيا في الكويت على جملة من القضايا المالية والاقتصادية، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في المصارف، وارتفع مستوى نمو الائتمان، وانعشت السوق المالية، وتطور تنظيمها وأسس إدارتها وتصنيف الشركات المنتجة لها، كما توسع دور الرأسمال الاستثماري الأجنبي داخل البورصة الكويتية. ضمن هذه العوامل الإيجابية، فإن خسارة معدل المؤشر العام نقطة واحدة خلال شهر سبتمبر 2018 يعود إلى أسباب جانبية منها: 1- سجل مؤشر أغسطس معدلا هو الأعلى خلال الأشهر الأخيرة. 2- تراجع معدل مؤشر فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا 8 نقاط، وهذه ظاهرة طبيعية تسجل عادة في الأشهر الأخيرة